

الحقوق والحریات في دول شمال إفريقيا: وفقا لمؤشر الحرية 2011-2023

Human Rights and liberties in the North African Countries: According to freedom in the world reports 2011-2023

باهي سمير¹¹ جامعة محمد خيضر بسكرة، s.bahi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/17

تاريخ القبول: 2024/03/18

تاريخ النشر: 2024/04/15

ملخص: منذ سنة 2011 شهدت العديد من الدول العربية في شمال إفريقيا تحولات سياسية مختلفة أثرت على الوضع السياسي و الأمني و حتى الاقتصادي بالمنطقة و هو ما اثر بدوره على مستوى حقوق الإنسان و الحريات فيها. و رغم الوعود التي تعهدت بها الأنظمة السياسية الحاكمة بالمنطقة إلا أن وضعية حقوق الإنسان ما زالت تراوح مكانها ضمن فئة الدول الانحسار و التدهور الحقوقي. و هو ما تجمع عليه مختلف التقارير التي تضعها المنظمات الدولية و الإقليمية المتخصصة في هذا الشأن، و عليه تهدف هذه الورقة إلى استقراء تطور مؤشرات الحرية لدول شمال إفريقيا وفقا للتقارير المعدة سنويا من قبل مؤسسة دار الحرية و الأهم من ذلك البحث حول مسببات هذا الوضع الحقوقي و رهاناته المستقبلية.

كلمات مفتاحية: الحقوق، الحريات، شمال إفريقيا، تقرير الحرية في العالم.

Abstract:

Since 2011, the Arab countries in North Africa have witnessed political transformations that affected the political, security, and even economic situation in the region. These transformations did affected the level of human rights and freedom in those countries. Despite the promises made by the ruling political regimes in the region, the human rights situation classify's them as non-free states, this is a fact agreed upon by many reports of the international and regional organizations cocerning human rights. Therefore this paper aims to extrapolate the development of freedom indicators for North African countries according to freedom in the world reports prepared annually by Freedom House, focusing precisely on the causes of this human rights situation and its future stakes

Keywords: Rights; Liberties; North Africa; Freedom in the world.

مقدمة:

يعتبر احترام و رعاية حقوق الإنسان بالنسبة لأي دولة احد ابرز مؤشرات ديمقراطية و حكمة نظامها السياسي، حيث تتضمن حقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية المتفق عليها حزمة من الحقوق و الحريات السياسية و المدنية و حتى الاقتصادية و الاجتماعية، التي شأنها حماية الفرد و توفير متطلباته في العيش الكريم مهما اختلف انتماؤه الوطني، الديني، الجنسي أو العرقي... بالنسبة للدول العربية، تشهد منطقة شمال إفريقيا تدهورا في أوضاع حقوق الإنسان في العديد من الدول، خصوصا منذ سنة 2011 على اثر التحولات السياسية التي شهدتها و التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية و الأمنية بالمنطقة. الأمر الذي يجعلها عرضة لتهديد التدخل الخارجي في إطار ما يسمى بالتدخل الإنساني. و هو ما تجمع عليه معظم التقارير الدولية المختصة في قضايا حقوق الإنسان و الحريات على غرار تقرير الحرية في العالم الذي تعده مؤسسة دار الحرية **freedom house** الذي ينطلق في تقديراته من إحصاء وضعية جملة من المؤشرات (25 مؤشر) تتعلق بالحقوق السياسية و المدنية المستوحاة أساسا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (باعتبارها حقوقا عالمية لأي إنسان مهما كان انتماؤه).

الإشكالية: كيف تطورت أوضاع الحقوق و الحريات في منطقة شمال إفريقيا وفقا لتقارير و إحصائيات مؤشر الحرية منذ 2011؟

أولا: مفهوم الحقوق و الحريات وفقا لمؤشر الحرية:

يقصد بحقوق الإنسان و حرياته كل الحقوق الثابتة والإلزامية التي يجب أن يتمتع بها أي إنسان مهما اختلف جنسه أو انتماؤه أو دينه، و بالتالي فإن أهم ما يميزها دوليا هو كونها حقوقا عالمية الطابع. و على العموم تدل حقوق الإنسان على مجمل الحقوق الطبيعية والحريات الأساسية التي يتمتع بها الفرد كإنسان مهما كان جنسه، دينه أو انتماؤه، حيث ترعى حريته وكرامته، وهي مجموعة من الحقوق الطبيعية الأصلية التي ولدت مع الإنسان منذ خلقه وتطورت مع الحضارة، وهي نابعة من ضرورة الاحترام المتبادل بين الإنسان وأخيه الإنسان.¹

تنوع حقوق الإنسان بين حقوق مدنية وسياسية وحقوق اقتصادية وثقافية، حيث شهدت هذه الحقوق ومجالاتها تطورات على أجيال مختلفة، تطورت من خلالها طبيعة الحقوق و الحريات المشمولة على النحو التالي:²

الجيل الأول: يشمل الحقوق المدنية والسياسية: لعل أهمها حق أي فرد في الحرية والسلامة، التحرر من الرق والاستعباد والتعذيب، حرية الفكر والتعبير، حرية المعتقد، الحق في المشاركة السياسية...

الجيل الثاني: ويتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لعل أهمها الحق في العمل، الحق في الضمان الاجتماعي، الحق في التعليم...

الجيل الثالث: يتعلق بالحقوق التضامنية و التي تعني ضرورة توفير الأطر والآليات العالمية التي تمكن من ضمان وصيانة حقوق الإنسان المذكورة، كما تتعلق أيضا ببعض المشاكل الحديثة التي تواجهها البشرية، من أمثلتها الحق في تقرير المصير، الحق في التنمية، والحق في محيط وبيئة نظيفة...

كل هذه الحقوق هي متضمنة في إطار العديد من المواثيق و الاتفاقيات الدولية لعل أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966...

تمثل هذه الاتفاقيات و العهود الدولية مصدرا أساسيا لقياس مؤشرات الحقوق و الحريات بالنسبة للعديد من الهيئات و المؤسسات البحثية على غرار مؤشر الحرية الذي يطلق عليه تحديدا اسم "الحرية في العالم" **freedom in the world** و تعده مؤسسة دار الحرية **freedom house**. تصدر هذه المؤسسة سنويا تقارير تعنى بشؤون الحريات في العالم و التي من بينها تقرير "الحرية في العالم" الذي يعتبر مرصدا لأوضاع للحريات السياسية و المدنية في العديد من المناطق في العالم و الذي انطلق إصداره سنة 1973.³

يعتمد تقرير الحرية في العالم ضمن تحليلاته على جملة من المؤشرات (25 مؤشر) تتعلق بالحقوق السياسية و المدنية المستوحاة أساسا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي يعتبرها حقوقا عالمية لأي إنسان مهما كان انتماءه.⁴

يتم تقسيم المؤشرات حسب أنواع حقوق الإنسان و مجالاتها بين 10 مؤشرات للحقوق السياسية و 15 مؤشر للحريات المدنية و التي تتخذ شكل الأسئلة يقوم الخبراء بالإجابة عنها ومنح الدولة أو الإقليم من صفر إلى 4 نقاط لكل مؤشر حيث تمثل الدرجة 0 أصغر درجة من الحرية و 4 درجة أكبر من الحرية.

يسلط التقرير الضوء في تحليلاته على الحقوق السياسية و المدنية، حيث تنقسم أسئلة الحقوق السياسية في ثلاث فئات فرعية: العملية الانتخابية (3 أسئلة)، والتعددية السياسية والمشاركة (4)، وعمل الحكومة (3). أما أسئلة الحريات المدنية فتتنقسم إلى أربع فئات فرعية: حرية التعبير والمعتقد (4 أسئلة)، و الحقوق التنظيمية والتنظيمية (3)، وسيادة القانون (4)، والاستقلالية الذاتية والحقوق الفردية (4).⁵

و يتم تصنيف الدول عالميا حسب مجموع درجاتها في مسائل الحقوق السياسية والحريات المدنية حيث يُخصص لبلد أو إقليم تقييمان أحدهما للحقوق السياسية والآخر للحريات المدنية و بناءا عليه تصنف الدول بين درجات من 1 إلى 7 على أن تمثل الدرجة 1 دولة ذات أكبر قدر من الحرية و 7 درجة أضعف و أضيق من الحرية. وضمن نظام خاص لحساب الدرجات أو العلامات الممنوحة لكل دولة يتم تصنيف الدول و تبيان حالة الحرية فيها بين ثلاث حالات أساسية: دولة حرة، حرة جزئيا أو غير حرة.

و الملاحظ من خلال منهجية التقرير أنه يستقرئ حالة الحرية في العالم بالتركيز أساسا على دراسة و تحليل واقع الحقوق السياسية و المدنية دون التطرق باقي أنواع حقوق الإنسان كالحقوق الاقتصادية و الثقافية و الحقوق التضامنية، لكنه يعتبر تقريراً يعتد به في العديد من الأبحاث و الدراسات الأكاديمية خصوصا من خلال تركيز التقرير على العلاقة بين حقوق الإنسان و تكريس الديمقراطية.

ثانيا: مؤشرات الحقوق والحريات في شمال افريقيا منذ 2011.

سجلت الدول العربية في شمال إفريقيا نسبا و تقديرات متفاوتة في الحقوق و الحريات السياسية وفقا لمؤشر الحرية منذ 2011. لعل الأحداث و التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية عموما منذ ما يسمى بالربيع العربي تزيد من أهمية متابعة و تقصي وضعية الحقوق و الحريات في المنطقة العربية في هذه الفترة.

فالعديد من الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية رفعت شعارات و مطالب التغيير نحو الأفضل. طالبت بالمزيد من الحريات و تفعيل حقوق الإنسان السياسية و الاقتصادية منها... و على إثره وعدت الأنظمة السياسية التي أعقبت فترة الاحتجاجات بمزيد من الاهتمام بمجال حقوق الإنسان و الحريات في إطار هندستها لدراساتها الجديدة أو في إطار خططها الإصلاحية. و هو ما سنحاول رصد من خلال تقارير الحرية في العالم منذ سنة 2011.

1. الترتيب العالمي للدول العربية عموما وفقا لمؤشر الحرية:

سنعتمد في عملية رصد الترتيب و التصنيف العالمي للدول العربية وفقا لمؤشر الحرية على جملة التقارير الصادرة عن مؤسسة دار الحرية تحت عنوان " الحرية في العالم " بدءا من تقرير سنة 2012 نحو تقرير سنة 2022.

وفقا للتقارير المذكورة تم تصنيف الدول العربية على غرار باقي دول العالم إلى ثلاث أصناف: دول حرة، دول حرة جزئيا و دول غير حرة. والملاحظ هنا حول تصنيفات الدول العربية في هذا الإطار هو تصنيف معظم الدول العربية ضمن خانة الدول الغير حرة على النحو المبين في الجدول التالي:

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	غير حرة	غير حرة	غير حرة
الإمارات العربية المتحدة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
البحرين	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
تونس	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	جرّة جزئيا	حرّة	حرّة	حرّة	حرّة	حرّة	حرّة	حرّة	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا
الجزائر	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
جزر القمر	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا	حرّة جزئيا
جيبوتي	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
السعودية	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
عمان	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
السودان	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
سوريا	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
الصحراء الغربية	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة

الصومال	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
العراق	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
فلسطين	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
قطر	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
الكويت	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا
ليبيا	غير حرة	حرة جزئيا	حرة جزئيا	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	حرة جزئيا	غير حرة	غير حرة
مصر	غير حرة	حرة جزئيا	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
المغرب	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا
موريتانيا	غير حرة	غير حرة	حرة جزئيا	حرة جزئيا	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
اليمن	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
لبنان	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سنوات: 2012 إلى 2023

فبالنسبة للدول الحرة: يكاد هذا الصنف يكون منعدما في الحالات العربية أين تعتبر الحالة التونسية الحالة العربية الوحيدة التي حازت على هذا التصنيف تحديدا منذ 2015 إلى غاية تقرير سنة 2023 و التي اعتبرها التقرير استثناءا عربيا خصوصا أنها كانت تصنف من قبل ضمن خانة الدول الغير حرة. هذا التقدم في مجال الحقوق و الحريات أرجعه تقرير سنة 2015 إلى النتائج السياسية الايجابية التي حققها النظام التونسي الجديد خصوصا فيما يتعلق بالوضع الدستور التقدمي الجديد في جانفي 2014⁶ إضافة للانتخابات التشريعية و الرئاسية التي شهدتها البلاد في أواخر سنة 2014 و التي اعتبرت تجسيدا للمبادئ الديمقراطية الجديدة في البلاد. لكن هذا التقدم لم يستمر طويلا حيث تم إعادة تصنيف تونس

ضمن الدول الحرة جزئياً في تقرير سنة 2021 بسبب قرار الرئيس التونسي قيس سعيد حل الحكومة المنتخبة و تعطيل عمل البرلمان و وضع قيود على الحريات المدنية.⁷

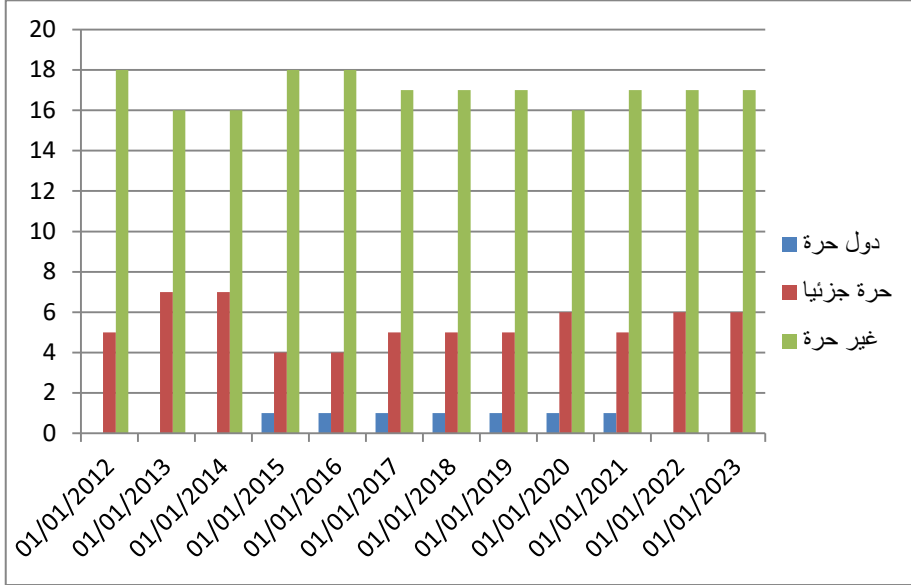
أما عن الدول الحرة جزئياً: فهي الدول التي تتميز باحترام محدود للحقوق السياسية والحريات المدنية، و هي غالباً ما تعاني من بيئة من الفساد وضعف سيادة القانون والصراع العرقي والديني.... بالنسبة للحالة العربية نجد أن هناك دولاً حازت على تصنيف الدول الحرة جزئياً منذ ما قبل 2011 مثل: دولة جزر القمر، لبنان، المغرب، الكويت. و دول صُنفت كدول حرة جزئياً لكن حالة حقوق و الحريات فيها تتحسن نحو الأفضل أي اعتبرت فيما بعد دولة حرة و هنا كانت تونس هي الحالة الوحيدة منذ 2015 مثلما سبق و اشرنا. إلى جانب دول كانت تصنف ضمن خانة الدول الغير حرة ثم تطورت حالة الحقوق فيها نحو الحرة جزئياً مثل مصر سنة 2013 (بعد تولي مُحمَّد مرسي الحكم) و ليبيا سنتي 2013-2014 (على اثر انتخابات المؤتمر الوطني العام في تلك الفترة و التي ضمت تيارات سياسية مختلفة كما شهدت البلاد حسب التقرير تحسناً في الحريات المدنية و حرية التعبير)⁸ إلا أن الحالة ما لبثت أن عادت إلى تصنيف الدول الغير حرة مرة أخرى....

إلى جانب ذلك تضمنت التقارير المدروسة حالتين عربيتين انتقلتا من كونهما دولاً غير حرة إلى دول حرة جزئياً، و نقصد هنا كل من موريتانيا التي صُنفت ضمن خانة الدول الحرة جزئياً في تقرير سنة 2020 على اثر الانتخابات الرئاسية التي تولى بموجبها الرئيس الحالي مُحمَّد ولد الغزواني الحكم في جوان 2019 و التي مثلت المرة الأولى التي ينتقل فيها الحكم سلمياً بعد التاريخ الطويل من الانقلابات العسكرية في البلاد⁹. و الحالة الثانية هي الأردن التي انتقلت لحالة الدول الحرة جزئياً ضمن تقرير سنة 2017 و حازت على هذا التقدير إلى غاية سنة 2021 أعيد تصنيفها ضمن الدول الغير حرة و ذلك نتيجة لحالة الطوارئ التي أعلنتها المملكة مع بداية أزمة كورونا و التي على إثرها تم احتجاز الآلاف من المعلمين الذين شاركوا في الإضرابات والاحتجاجات التي قادتها نقابة المعلمين، فضلاً عن النظام الانتخابي الذي أعطى مزايا كبيرة للقوى الموالية للحكومة خلال الانتخابات.

الدول الغير حرة: هذا الصنف يعتبر مهيمناً في الحالات العربية، حيث صُنفت حوالي 16 دولة عربية ضمن خانة الدول الغير حرة في التقرير الأخير للمنظمة (لسنة 2023)¹⁰. ومعظم هذه الدول قد حازت على هذا التصنيف منذ فترات سابقة أي ما قبل 2011.

الشكل التالي يبين تطور عدد الدول المصنفة ضمن خانة الدول الغير حرة مقارنة بباقي الأصناف منذ 2011 وفقا لتقديرات مؤشر الحرية على النحو التالي:

الشكل 1: تطور تصنيفات الدول العربية وفقا لمؤشر الحرية منذ 2011



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سنوات: 2012 إلى 2023.

2- وضعية الحقوق والحريات في دول شمال إفريقيا منذ 2011 :

ما نلاحظه من خلال التقارير الصادرة عن مؤسسة دار الحرية حول وضعية الحقوق و الحريات في العالم العربي و شمال إفريقيا تحديدا، أن أوضاع الحقوق و الحريات في المنطقة لم تشهد تحسنا كبيرا ملحوظا منذ 2011 على عكس ما كان مأمولا خصوصا بالنسبة للأنظمة السياسية التي وعدت بالإصلاح و التغيير.

والجدول التالي يوضح المقاييس التي تحصلت عليها كل دولة ضمن تقارير مؤشر الحرية منذ سنة 2011 إلى سنة 2023:

الجدول 02: تطور مؤشرات الحقوق و الحريات المدنية في دول شمال إفريقيا منذ 2011.

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
	C	P	C	P	C	P	C	P	C	P	C	P
	L	R	L	R	L	R	L	R	L	R	L	R
تونس	3	4	3	3	3	1	3	2	3	2	3	4
الجزائر	6	5	6	5	6	5	6	5	6	5	6	5
ليبيا	7	6	4	5	6	6	7	6	7	6	7	6
مصر	6	5	5	6	5	6	6	6	6	6	6	6
المغرب	5	4	5	4	5	4	5	5	5	5	5	5
موريتانيا	6	5	6	5	6	5	6	6	5	5	5	5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سنوات: 2012 إلى 2023.

الملاحظ من خلال هذا الجدول هو أن معظم الدول العربية قد حازت على درجات كبيرة فيما يتعلق بالتضييق على الحقوق السياسية و المدنية حيث تراوحت درجاتها بين درجة 5 إلى 7 و هي تعتبر من أقصى درجات التضييق على الحريات و الحقوق. إلى جانب ذلك نلاحظ حصول العديد من الدول العربية على أقصى الدرجات (7) بالنسبة للحقوق السياسية و الحريات المدنية معا أي أن احترام الحقوق و الحريات فيها منعدم و لفترات طويلة، الأمر الذي دعا إلى تصنيفها حسب تقييمات المؤشر ضمن خانة "أسوأ الأسوأ". فضمن تقرير لسنة 2020 اعتبرت كل من سوريا، السعودية، الصومال و ليبيا في شمال إفريقيا ضمن خانة دول أسوأ الأسوأ **Worst of the Worst** ، أين حصلت هذه الدول على درجة 7 في كل من الحقوق السياسية و المدنية.

ثالثا: معوقات تعزيز الحقوق والحريات في شمال إفريقيا.

يعتبر تعزيز الحقوق و الحريات في دول شمال إفريقيا مطلباً ملحا خصوصا في ظل حالة اللا استقرار التي تعيشها الكثير من البلدان العربية منذ 2011، أين شهدت العديد من بلدان شمال إفريقيا تحولات سياسية هامة أدت في كل من تونس، ليبيا و مصر إلى إسقاط الأنظمة السياسية القائمة و تم على إثرها إعادة بناء أنظمتها السياسية من جديد و إن كانت بدرجات متفاوتة. فقد شهدت كل من تونس و مصر إعادة وضع دساتير جديدة للبلاد مطلع سنة 2014، كما شهدت كذلك انتخابات

رئاسية و برلمانية مختلفة أقرت من خلالها هذه الدول إمكانية تحقيق التداول السلمي على السلطة. لكن تبقى الحالة المصرية أكثر تعثرا بسبب ما شهدته من تطورات و تحديات بعد تنحية الرئيس السابق مُحمّد مرسي و تولي الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي للحكم و محاولته تشديد قبضته على الحكم في البلاد. هذا في حين مازالت ليبيا جد متعثرة في عملية بناء الدولة من جديد بسبب الفشل الدولي العميق الذي تشهده البلاد.

إلى جانب ذلك شهدت باقي الدول العربية في شمال إفريقيا تحولات سياسية أخذت الطابع الإصلاحي من خلال حزمة من التعديلات الدستورية و الإصلاحات السياسية و القانونية في البلاد على غرار الحالة الجزائرية التي شهدت في 1 نوفمبر 2020 تصويتا على مسودة دستور جديد للبلاد مثل احد أهم الوعود الانتخابية للرئيس عبد المجيد تبون الذي تولى الحكم في إطار الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 خلفا لبوتفليقة.

و المتقضي لوضعية حقوق الإنسان و الحريات في دول شمال إفريقيا منذ سنة 2011 سيجد أن الحال لم يتغير للأحسن مثلما كان مأمولا بعد الحراك الشعبي العربي، حيث مازالت التسلطية السياسية العربية متجذرة في شمال إفريقيا. فرغم مرور سنوات على فترة التحولات السياسية إلا أن الاحتجاجات الشعبية لم تتوقف في العديد من البلدان العربية تعبيرا من الشعوب على الوضعية المزرية للحقوق و الحريات فيها. فقد شهدت سنة 2019 اندلاع مظاهرات مختلفة في المنطقة في مصر، المغرب، تونس و الجزائر طالب كثير من المتظاهرين فيها بوضع حدٍ للفساد، كما طالبوا بتحسين ظروف المعيشة والعمل، وبمزيد من الاحترام للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وطالب البعض بالمساواة بين الجنسين¹¹.

مقابل ذلك أثبتت نسب المشاركة السياسية في الانتخابات في بلدان شمال إفريقيا وجود شرح كبير بين شعوب المنطقة و أنظمتها، حيث شهدت ثلاث بلدان منها خلال سنة 2018/2017 انتخابات بلدية، برلمانية أو رئاسية اتسمت بعزوف كبير للمواطنين عليها في كل من مصر، الجزائر و تونس . ففي تونس امتنع ثلثي الناخبين عن المشاركة بينما حققت القوائم المستقلة أعلى النسب، و في مصر كانت النسب المعلنة عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية لتجديد ولاية الرئيس السيسي التي جرت في مارس 2018 هي 41 % بينما تم التشكيك فيها رغم قلتها نحو اعتبار أنها لم تتجاوز حقيقة 10 %¹². و في الجزائر التي شهدت انتخابات مختلفة لعل أبرزها الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2019 التي رغم

ضخامتها كحدث وطني إلا أن نسب المشاركة فيها كانت ضعيفة حيث بلغت 39.8 % و بشكل
أحدث لم تتجاوز المشاركة الشعبية في الاستفتاء على الدستور الذي تم في نوفمبر 2020 نسبة 23.7
..%

و الأكثر من ذلك استمرت أنظمة هذه الدول في سياستها القمعية ضد المتظاهرين، لعل أبرز مثال
نورده هنا هو حملات قمع المتظاهرين التي شهدتها مصر في إطار ما سمي بأحداث رابعة في أوت 2013
أين قامت قوات الأمن بفض اعتصام لجماعة "الإخوان المسلمون" في ميدان "رابعة العدوية" احتجاجا
على عزل الرئيس المصري السابق الإسلامي مُحمَّد مرسي. و وفقا لتقديرات منظمة هيومن رايتس في بيان
نشرته على موقعها، أن قوات الأمن "قتلت 817 متظاهرا على الأقل في غضون ساعات قليلة"، في ما
اعتبرته "أكبر عمليات القتل الجماعي في تاريخ مصر الحديث"¹³.

و خلال سنة 2019 شهدت بلدان شمال إفريقيا حملات قمع للصحفيين و التضيق على حرية
الرأي واستخدمت السلطات أساليب شتى لقمع الاحتجاجات. حيث وثقت منظمة العفو الدولية
ادعاءات عن استخدام القوة المفرطة أو غير الضرورية على أيدي قوات الأمن ضد متظاهرين سلميين، من
خلال إطلاق الأعيرة المطاطية، والغاز المسيل للدموع، ونشر أفراد الأمن المدججين بالهراوات. و حسب
تقرير منظمة العفو الدولية في الجزائر ومصر قبضت قوات الأمن تعسفياً على آلاف المتظاهرين واحتجزت
كثيرين منهم، ووجهت لهم تهماً أمنية. كما سعت حكومات بعض البلدان إلى إعاقة شبكات الاتصالات،
ففي مصر أعاقَت السلطات تطبيقات إلكترونية لتبادل الرسائل للحيلولة دون اندلاع مزيد من المظاهرات.
و في ليبيا تبقى حقوق الإنسان آخر اهتمامات الفرد و السلطة الليبية في ظل الوضع السياسي و
الأمني المتأزم، حيث أصبح الحق في الأمن و الحق في العيش الكريم جوهر مطالب الشعب الليبي. بالمقابل
رصد التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لسنة 2018 عشرات الاشتباكات العسكرية التي
خلفت خسائر بشرية كبيرة، إضافة لآلاف السجناء و المحتجزين في مراكز الاحتجاز الرسمية و غير الرسمية
الكثير منهم بقوا في الحجز لسنوات دون محاكمة، هذا إضافة لانتشار أشكال خطيرة من الجرائم مثل
الاختطاف و طلب الفدية.

أما على الصعيد الاقتصادي: فقد شهدت اقتصاديات شمال إفريقيا أوضاعا اقتصادية غير مستقرة
أثرت على مسار الحقوق و الحريات فيها، فما زالت هذه الدول تعاني اقتصاديا من عجز الميزانية، المديونية
و التضخم... خصوصا في ظل ما يتميز به الاقتصاد العربي من غياب للتنوع وضعف الصناعة المحلية

والاعتماد على الريع النفطي بالنسبة للعديد من البلدان، الأمر الذي يجعلها رهينة لأسعار النفط عالميا ... حيث يشير تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" لسنة 2018 الصادر عن صندوق النقد العربي أن الاقتصاديات العربية شهدت في الفترة التي تلت سنة 2013 تطورات اقتصادية أدت إلى ارتفاع ملموس في مستويات العجز في الموازنات العربية وتعاقد لمعدلات المديونية، حيث تحول فائض الموازنة المجمعة للدول العربية المحقق بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى عجز بلغت نسبته إلى الناتج 5.11% في عام 2015، في حين ارتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من 100% خلال عام 2016¹⁴.

و لعل أزمة كورونا التي ظهرت منذ نهاية سنة 2019 قد زادت الطين بلة و فاقمت من الركود الاقتصادي الذي يعيشه الاقتصاد العربي و العالمي عموما. و قد جاء في تقرير آفاق الاقتصاد العربي لسنة 2020 أن: "الاقتصاد العالمي يشهد أسوأ أزمة اقتصادية ... في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد التي تسببت في ضرر بالغ لمستويات النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء وهبطت بمستويات ثقة المستهلكين والمستثمرين ومستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة وتدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى أدنى مستوياتها"، و يضيف التقرير أنه يتوقع أن يستمر هذا الانكماش في الاقتصاد العالمي بنسبة بين 5% إلى 8% إضافة لخسارة الاقتصاد العالمي لما يتراوح بين 8 إلى 12 تريليون دولار خلال عامي 2020 و 2021¹⁵.

وبطبيعة الحال لهذه المعطيات الاقتصادية تداعيات على معدلات البطالة والفقر والأجر المنخفض... المرتبطتين بدورهم بحقوق الإنسان وحرياته، فما زالت معدلات البطالة مثلا تسجل نسبيا كبيرة فحسب آخر الإحصائيات المتوافرة سجلت تونس نسبة 15.5% سنة 2017، الجزائر 11.1% سنة 2018، ليبيا 17.7% سنة 2017، مصر 11.8% سنة 2017، المغرب 9.4% سنة 2016، موريتانيا 11.8% سنة 2017¹⁶.

بناء على ما سبق ما يبقى في الأخير سوى التأكيد على ضرورة تحسين أوضاع حقوق الإنسان في دول شمال إفريقيا العربية خصوصا في ظل أهميتها، و ذلك من خلال التأكيد على مجموعة من الشروط أهمها:

- مواصلة مسار الإصلاح من خلال تحقيق المزيد من الإصلاحات السياسية و الدستورية التي شأها تعزيز حقوق الإنسان المختلفة .
 - ضمان استقلال القضاء عن باقي السلطات التنفيذية و التشريعية قانونا و ممارسة.
 - المساهمة في رفع مستوى الوعي السياسي و نشر ثقافة حقوق الإنسان بمساهمة مختلف الفاعلين.
 - تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تكريس الرقابة و المساءلة حول أي انتهاكات تحصل لحقوق الإنسان.
- خاتمة:

نستنتج في الأخير انه رغم الآمال الكبيرة التي وضعت حول الأنظمة السياسية العربية في فترة ما بعد الربيع العربي منذ 2011، إلا أن حالة حقوق الإنسان لم تتغير نحو الأحسن مثلما كان متوقعا. فحسب تقرير الحرية في العالم في أعداده الصادرة منذ 2011 لم تتغير وضعية الحقوق و الحريات حيث ما زالت تصنف معظمها ضمن خانة الدول الغير حرة .

كما لاحظنا من خلال مختلف تقارير المنظمات الإقليمية و الدولية المهمة بشؤون حقوق الإنسان أن حالة حقوق الإنسان في الدول العربية على العموم و شمال إفريقيا على وجه الخصوص في حالة متدهورة خصوصا في ظل حالة الأزمات السياسية و الأمنية التي تشهدها المنطقة و التي أثرت بدورها على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و عليه أصبحت مطالب الحق في العيش الكريم وفي مناخ آمن أبسط و أهم مطالب الشعوب العربية و التي رفعت ضمن الاحتجاجات الشعبية التي مازالت تعتبر المتنفس الوحيد للشعوب العربية. و عليه ما يبقى التأكيد عليه في الأخير هو أن حقوق الإنسان كما كرستها الإسلام قبل الموائيق و العهود الدولية هي حقوق عالمية الطابع تتعلق بالإنسان مهما اختلفت انتماءاته و مذهبها السياسية أو الدينية و على الدول كفالتها و ضمانها لشعوبها بمختلف الآليات السياسية و القانونية المطلوبة من خلال مواصلة مسيرة الإصلاح بمختلف أبعاده في الأنظمة العربية. كما نوه هنا كذلك على الدور الجوهري الذي يجب أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني كآلية رقابية و طرف ثالث مساهم في عملية تفعيل و تجسيد حقوق الإنسان.

التهميش:

- ¹ - زنودة منى، "وضعية حقوق الإنسان في الدول العربية: قراءة في مؤشر الحرية 2018"، مجلة البحوث و الدراسات، المجلد 16 العدد 02، جويلية (2018)، ص 184.
- ² - مارتن غريفيتش، تيري اوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص 186-187.
- ³ - Freedom house ; « our history », 2-01-2019, consulted in 22/09/2020.available at : <https://freedomhouse.org/content/our-history>
- ⁴ - Freedom house, « freedom in the world 2018 : democracy in crisis », annual report, January 2018, p :2
- ⁵ -Freedom house ; “Freedom in the World Research Methodology”, consulted in 22/09/2020.available at : <https://freedomhouse.org/reports/freedom-world/freedom-world-research-methodology>
- ⁶ - Freedom House, « freedom in the world 2015 : Discarding Democracy: A Return to the Iron Fist » annual report, January 2015. P: 07.
- ⁷ - Freedom House, «Freedom in the World 2021», annual report, January. 2021.p :26.
- ⁸ - freedom House, « FREEDOM IN THE WORLD 2013:DEMOCRATIC BREAKTHROUGHS IN THE BALANCE » annual report, January 2023.p :05.
- ⁹ - Freedom House, «Freedom in the World 2020: A Leaderless Struggle for Democracy». Annual report, January. 2020p:07.
- ¹⁰ - Freedom House, « FREEDOM IN THE WORLD 2023: Marking 50 Years in the Struggle for Democracy». annual report ,January. 2023. P: 29.
- ¹¹ - منظمة العفو الدولية، "استعراض حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2019"، ط:1، 2020. ص: 6.
- ¹² - بوجمعة رضوان، خلود حافظ و آخرون، عسكرة السياسة و تجديد السلطوية : حالة حقوق الإنسان في العالم العربي،(تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2018)، ص 12.

- ¹³ - هيومن رايتس ووتش، "أحداث رابعة العدوية تبقى "جرحا نازفا" في غياب العدالة المصرية"، موقع france24.. اطلع عليه يوم: 2020/11/05، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/RCQP0>
- ¹⁴ - صندوق النقد العربي، " تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2018"، سبتمبر 2018 ، ص: 13.
- ¹⁵ - صندوق النقد العربي، " تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2020"، أوت 2020 ، ص: 03.
- ¹⁶ - جامعة الدول العربية، " الدول العربية أرقام ومؤشرات"، العدد السابع، القاهرة: إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، جانفي 2019. ص: 26